



الانتهاء من إعداد الخطة القومية للموارد المائية حتى عام ٢٠١٧

مصر تتجه في تحقيق هدف جوهانسبرج، ضرورة إعداد خطة قومية لإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول عام ٢٠٠٥

الوزارات والهيئات المعنية بالموارد المائية على مستوى ووكيل أول الوزارة، اللجنة الثانية هي اللجنة المعنية وهي تتكون من أعضاء من نفس الوزارات المشاركة في اللجنة العليا وهذه اللجنة تحدى الاقتراحات للجنة العليا وتكون مسؤولة عن التعاون التحفيزي والتنسيق بين الجهات، واللجنة الثالثة هي لجنة توجيهية من داخل وزارة الموارد المائية والرى والتي مهمتها التنسيق والتعاون بين القطاعات داخل وزارة الموارد المائية والرى.

وقد أعدت الخطة بصورة شاركية حيث عقدت ١١ ورشة متخصصة مع الجهات المعنية بالموارد المائية في مصر، كما تم عقد مؤتمرين للم OEMC كل منه أكثر من ٢٥٠ فرد من مختلف الجهات تحت رئاسة معالي الأستاذ الدكتور وزير الموارد المائية والرى، قد حضر معظم عن الشراكة المائية المصرية العديد من هذه اللجان ومن أهم ملامح الخطة الأهداف الأربع الآتية:

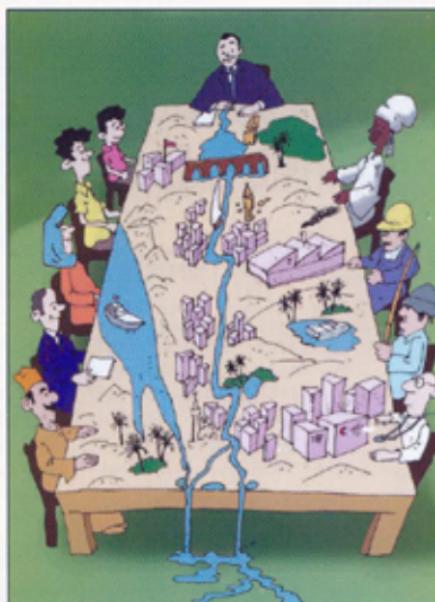
١- توفير موارد مائية إضافية.

٢- استخدام الأسلوب المعاون للموارد المائية المتاحة.

٣- الحفاظ على الصحة العامة والبيئة.

٤- تطوير التوازن المؤسسي والمائية والبيئية والمائية المغذية بالموارد المائية.

وقد تم تقديم التكاليف الاستثمارية لتنفيذ الخطة بمجموع ١٥٥ مليون ونكليف التكاليف التشغيل والتنفيذية ل الخطة المقررة إلى جانب إعداد وتنفيذ السياسة العامة بمجموع ١٠ مليون حتى عام ٢٠١٧ وذلك لتحقيق الأهداف الأربعية الصالحة ذكرها، كما تم تشكيل لجنة الأولى هي اللجنة العليا للخطة ويرأسها معالي السيد الدكتور وزير الموارد المائية والرى وتكون من ممثلين عن



الوصول للأهداف الموضعة في الخطة ومن ثم تعميمها في مجال تخطيط الموارد المائية، استراتيجيات تنمية الموارد المائية ومتانتها مع الجهات المعنية المختلفة.

مرحلة إعداد الخطة وهيها تم وضع الشكل النهائي للخطة القومية للموارد المائية، وكذلك إعداد الخطة الاستثمارية والخاصة بمحسning الجهات المعنية، الأسلوب الأفضل للتخطيط دنا على السياسات الحالية والبيانات المشتورة والتخطيط المستقبلي، الوضوء والخطة المقترنة، المرحلة المقترنة ووضعها، الترتيب التحضيري وتشمل إعداد مسودة دعم الخطة، وتقديم وتنزيل البيانات الحالية والمطلوبة التي تم جمعها في هذه المرحلة أيضاً.

المرحلة التنفيذية، وتشمل عمل الختارات المقترنة، وتقديم الإجراءات المناسبة، وكانت بداية مشروع إعداد الخطة القومية للموارد المائية بقطاع التخطيط بوزارة الموارد المائية والرى في أكتوبر ١٩٩٨ استمراراً للتعاون المشرور بين الحكومتين المصرية وال BOT و المائية، والهدف الرئيس من هذا المشروع هو وضع خطة للموارد المائية في مصر تهدف إلى تحديد كيفية مواجهة مصر للنفس في الموارد المائية والتأثير والأنشطة المائية على توسيعها وذلك مع الأخذ في الاعتبار كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإن جانب هذا الهدف الرئيسي يأتى عدد من الأهداف الأخرى أهمها :

١- عمل مراحل للتخطيط داخل وزارة الموارد المائية والرى تصح بالتحليل المصعد للسياسات والاستثمارات لهذا في الاقتصاد المصادر المائية الشاملة والمكثفة وأهداف التنمية والقطاعات التي لها علاقة بالمصادر المائية.

٢- توزيع المصادر المائية بين الاحتياجات المختلفة والاستخدام الأمثل لهذه المصادر لتلبية احتياجات الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية والتوظيف ورفع كفاءة الاستثمارات وزيادة التنمية البيئية.

٣- التيسير بين جميع الجهات المعنية بإدارة واستخدام المياه للحصول على موافقهم على الأهداف المقترنة في الخطة وتبليغها،

٤- تطوير سبل التخطيط وتقديم التأثيرات الاقتصادية والبيئية،

٥- وضع مقاييس ومعايير لتقدير مدى تقييد الخطة المقترنة، كما تم وضعها.

مذكرة تفاهم بين الشراكة المائية المصرية وسيداري



الشراكة المثلية المصرية وقد تم توقيع ثلاثة اتفاقيات تعاون تقوم على أثراها الشراكة المثلية المصرية بالاشتراك مع سيدارى بإعداد مواد تعليمية عن الإدارة المتكاملة للموارد المثلية باللغة العربية والقيام بحملة قومية في مجال التوعية المثلية للأطفال بالاشتراك مع الشراكة المثلية للبحرين لتنمية وإعداد تقرير عن استخدام نظم المعلومات في إدارة الموارد المثلية في مصر بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي.

تم توقيع مذكرة تفاهم بين الشراكة المائية
المصرية برئاسة الدكتور احمد جوبياني
ومركز البيئة والتنمية للإقليم المصري
اوروبا (سيداروي) برئاسة الدكتورة نادية
مكرم مهبيه وذلك لدعم اواصر التعاون
العلمى المشترك فى مجال الادارة المتكاملة
للموارد المائية حيث يدور هذا التعاون حول
تبادل الخبرات والمعلومات والاستشارات
والدراسات المائية بين الجهات وتعميل دور
المجتمع المدني.

الشراكة تنظم ورشة عمل تدريبية حول الادارة المتكاملة للموارد المائية

الاجتماعي ودور المرأة في منظومة الموارد المالية. تم اختتمت ورشة العمل جلساتها بمحاضرة عن "الإدارة المتكاملة للموارد المالية" وما يدور على الأجندة الدولية في هذا الموضوع. وقد اثنى المشاركون على ورشة العمل من حيث التنظيم وتناول موضوع الإدارة المتكاملة للموارد المالية من كافة الجوانب وعلى الحوار البناء والتنوع الفكري الذي أثرى جلسات الورشة.

الموارد المالية التابع لهيئة كيمرو على المستوى الجهات الأكادémية من خلال مهتم الدراسات البيئية بجامعة عين شمس بالإضافة إلى المكاتب الاستشارية. وقد قدمت خلال ورش العمل مروض مختلف عن "الحقوق المائية وعدالة التوزيع" والخطوة القومية للموارد المائية ومشروع التlimيسي" وإدارة الطلب على المياه في مصر وتطوير البرى. كما تم القاء الضوء على أهمية مشاركة المستخدمين في إعداد المعايير والتوجيهات

قامت الشراكة المائية المصرية بتنظيم
ورشة عمل تدريبية عن الادارة المتكاملة
للمصادر المائية يوم ١٦-١٧ مارس
٢٠٠٥ اشتراك مجموعة ممثة لكافحة
الجهات المعنية بال المياه في الحضور وذلك
على المستوى الحكومي من خلال وزارة
الموارد المائية والرى والمركز القومى
لبحوث المياه ووزارة الدولة للشئون البيئية
ووزارة التخطيط وأيضا على المستوى
الجهات الفيدرالية من خلال
الصندوق المصري للمياه والجنسن

الشراكة المائية المصرية في كتاب «النيل حياة أو موت»

الليل حياة او موت؟ كتاب من تأليف كريمة السرورجي و محمد عبد المقصودي. يتناول الكتاب الليل عبر المصور والتحديات التي تواجهه. تناهى الشتملت الموضوعات على علاقة مصر ودول حوض النيل، وافتراضيات الفتنام التل، والاتفاقية الدولية للأهارن المتركة، الثروت، والإنسانية الى ذلك تناول الكتاب مدرسة الري المصرية والتحديات المستقبلية. وقد اشير في الملحق الرابع من الكتاب الى الشركة المائية المصرية وكيفية تأسيسها بمبادرة من مجموعة اصحاب تمثل في قطاعات حوكومية وجهات اكاديمية ومكاتب استشارية والمجتمع المدني وان هدف الشركة هو تهديد اولويات قضايا ومشكلات المياه.

نشر المعلومات وتبادل الخبرات، التوعية بموضوعات وقضايا الموارد المائية ونشر ثقافة المعايير بين شرائح المجتمع حول قضايا المياه.



قام وقد من معهد بحوث وتحطيط المياه بشئون
بالصين بزيارة الشراكة المائية المصرية لبحث اوجه
أنشطة الشراكة والتعرف على الآليات التي تنهجها
في تحقيق أهدافها لمواجهة قضايا وتحديات المياه
في مصر، كما تم مناقشة سبل التعاون وتعزيز
العمل المشترك وتبادل الخبرات في المستقبل.

مجالس المياه

منذ الشهرين ونصف تبذل وزارة الموارد المائية والرى الجهد الكبير لتوصول إلى انتهاء تجربة تمويل شحذناء مشاركة مستخدمي المياه فى إدارة الموارد المائية. ومن هنا أصدرت شحذناء روابط مستخدمي المياه على مستوى الساقى الخصوصية المشاركة فى تشغيل وصيانة الماسافر والمباني، حتى وصل عدد روادى مستخدمي المياه الآن أكثر من 6000 راكب، وهذه الروابط لها الأطار القانونى من خلال القانون ٢٢٣ لسنة ١٩٩٤. تقوم الوزارة الآن بتشكيل مجلس مياه روايد وروابط مستخدمي المياه على مستوى الترسير الفرعية وعند عام ١٩٩٥ حتى الآن أنشئت وصل عدد هذه المجالس أكثر من ١٥٠ مجلس مياه موزعة على محافظات مصر يغرس تطبيق الطرف المشترك سواء ظلم الرى أو المسروق أو الظلم الاجتماعي أو المقاومة حتى يمكن الوصول إلى تمويل شامل يمكن تطبيقه على الجمهورية بأكملها. ويتمنى الأن تجربة تشكيل مجالس مياه على مستوى هيئة الترک وفى هذا الصدد يتم تجربة تشكيل مجلس مياه بهدفه زر أيوجه من محاكمات المحجرة ومحاسبة رئى أيوجه من محاكمات المحجرة - ومحاسبة رئى المستان الأولى والثانى - محاكمات الإسكندرية.



قام الدكتور أ. حمودة رئيس الشرکة المائية المصرية والمكتوورة نائبة مكرم عبدالمجيد الشاذلي رئيس التضييد لفرز المياه والتنمية لإقليم مصر وأوروبا بتسليم شهادة تقدير للسيد شهاده الدين شاهين الفائز الأول في مسابقة تصميم شعار

الشراكة كما قاما بتسليم شهادات تقدير للسيد جمال عبد الوهاب الفائز الأول في مسابقة تصميم ملصق إعلان (بوستر) للتوعية المائية بخطر تلوث الموارد المائية وللسيد الدكتور محمد فخران سائق النقل الثاني في المسابقة وحصل الملاصق الخامس برشيد الاستهلاك والذي يحمل شعر من كلمات عبد الطيف يقول:

من أجل أغلى ما في الحياة أطفالنا
من أجل الحياة التي تجري في عروقنا
من أجل النزاع الذي يثبت في أرض مصرنا
حافظوا على كل قطرة مياه تجري في شريانينا



نبذة عن مبادرة حوض نهر النيل وبرنامج الرؤية المشتركة

حوض وادى النيل لتنفيذ الاشتغال الممومسة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. والتعاون الاقتصادي، والتاكيد الاقليمى على الذى يعيى لذا فإن مبادرة حوض وادى النيل تضع الأساس للتنمية المستدامة من أجل الاستثمارات المشتركة التعاونية فى المتاحف كـ تجربة تطبيق لها من خلال برامج العمل الفرعية.

يحل برزامن الرؤية المشتركة سبعة مشروعات:

- ١- مشروع العمل الجبى عبر الحدودى لدول حوض النيل
- ٢- التجارة الاقليمية لطاقة فى دول حوض النيل
- ٣- استخدام المعال لل المياه فى الانتاج الزراعى
- ٤- تحظيد وإدارة موارد المياه
- ٥- بناء الثقة ومشاركة الأطراف المعنية (الاتصالات)
- ٦- التدريب التقنى
- ٧- التنمية الاجتماعية الاقتصادية ومشاركة المانع

يقام د. ايثار حلبي
منسق الوطنى لمشروع العمل البيئى

ت تكون من أثرين من كبار المستوفين من كل دول من الدول الأعضاء، ويوضع المبادرة أمانة عاصمة (الإسكندرية) بمقدمة حوض النيل) مقراها الرئيس فى عنتبى بأولندا. وقد بدأت مبادرة أعمالها فى يونيو ١٩٩٩.

وأطلقت رسماً فى سبتمبر ١٩٩٩.

وتعمل مبادرة دول حوض النيل آلية مماثلة لاتفاقية، وهى رؤية منتفع عليها واطار لكل دول الموقوف، وعملية لتحسين الاستثمارات الكبيرة فى حوض النيل من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الاقليمية. إن تأسيس مبادرة حوض النيل كان البداية لمهمة معقدة تتصف بالتجدد وبعد المدى لبناء الثقة وتحقيق المانع التبادل من خلال المشروعات المشتركة. وترجمة رؤيتها المنشورة فى حوض النيل وتوفير إطار منتفع عليه بين كل دول حوض النيل لخطة المقر ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المنطقة.

وتؤود مسيرة المبادرة رؤية مشتركة للنيل فى فبراير ١٩٩٩، وتشمل المبادرة كل دول حوض النيل وتتوفر إطار منتفع عليه بين كل دول حوض النيل لخطة المقر ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المنطقة. تأسس صلب من الشفافية، يشمل مجلس وزراء لمجلسى القيادة رؤية مشتركة للمبادرة، ويتكون من ممثلين من كل دول حوض النيل، وذلك بحسب معايير اختيار الممثلين.

تقر المبادرة متندى فريد بدول حوض النيل لدفع عملية التعاون قدماً من أجل تحقيق الصواب الممومسة فى دول الحوض، وب dame انسان صلب من الشفافية، يشمل مجلس وزراء دول حوض النيل أعلى سلطة لإتخاذ القرار فى المبادرة، وتكون رئاسة المجلس مواردة بصفة سنوية، ويعد مجلس وزراء دول الحوض جنة استشارية فنية (اللجنة الاستشارية الفنية) لدول حوض النيل، والتي

الشراكة المائية المصرية ومحاربة تلوث المياه بالمخلفات الصلبة



على المجرى المائي من التلوث وفاقت الشراكة المائية المصرية بالمتضي العام لهذا العمل بالإضافة إلى توفير سبل لجمع المخلفات الصلبة (الشمامات) وتسهيلاً في إزالتها في المواقع المختلفة.

تم تفعيل بروتوكول تعاون بين وزارة الموارد المائية والرى ومحافظة المنوفية ووزارة الدولة للشئون البيئية وزراعة الشباب والشراكة المائية المصرية وذلك للتعاون فى الميادين على الارواح المائية من التوت. نامت الشراكة المائية المصرية بالتعاون مع وزارة الموارد المائية والرى ومحافظة المنوفية باختيار أربعة مواقع بمراكز قوستنا القيام بتنقيط هواب الترع من المحظيات الصالبة وتم تثبيت لافتات التوعية في الواقع الأربعى التي تمثل

- قرية شمنديل على ترعة أم شعيب.

- قرية أشلييم على تربة أم شريف أم نعمة الشرطة.

- قرية أشليم على تربة أم شريف وساحت الكلة السكينة

- فقرة شرائط على قرعة الخصوصية.

شامت وزارة الموارد المائية والرى بتحفيزهم المجرى المائي بهذه المواقع و توفير لافتات التوعية . وقامت محافظة المنوفية من خلال إجهزتها التقنية بالجامعة الدوكرى للملحقات التعليمية وسامية الإشراف على استئناف هذا الشاطئ . كما تساهم وزارة الموارد المائية من خلال مكتبه بالمحافظة بالتابعة المسئولة للتنفيذ والتأكد من انتظام الأهالى بعدم مخالفة قانون البيئة رقم ١٩٩٤ والقوانين الأخرى التي من شأنها الحفاظ على البيئة من كافة أنواع التلوث . وتقوم وزارة الشباب وكشف الشباب في المطحنة المعنية بالإشراف على الجميع الدوكرى للسلامة وتنمية الأهالى بدوره استعداداً لافتتاح المحمية والحفاظ

موضع اعلانك هنا

تصفحات على التلبيقات

(202) 401-3921 / 2/3/2

داخلي : ۲۶۶

أو على البريد الإلكتروني

advertise@egyptianwaterpartnership.org



هناجرة، د. خالد أبو زيد

رئيس مجلس الإدارة : د. أحمد جويني
مدير الشراكة ورئيس التحرير : د. خالد أبو زيد
مستشار الاتصال ومدير التحرير : هـ عمرو عبد الجيد
سكرتير التحرير : هنا عبد المجيد

الشراكة الثانية المصرية
ميش سيدارى، ٢ شارع الحجاز، مصر الجديدة، القاهرة، مصر
٢٠٢٤٥١٣٩٦٢ / ٢٣٢٨٦٦٣

E-mail: mail@egyptianwaterpartnership.org
Internet Website: www.egyptianwaterpartnership.org



Dutch Government



Egyptian
Water
Partnership

الشراكة العالمية المصرية